**معرض ومنتدى التعليم الدولي**

**التحول في الفكر التربوي والتجديد في التعليم في الوطن العربي**

**طلال أبو غزاله**

**رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لمجموعة طلال أبوغزاله**

**رئيس المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم**

**رئيس المنظة العربية لشبكات البحث والتعليم**

****

[**www.tagorg.com**](http://www.tagorg.com)

**الرياض 18-20 فبراير 2013**

**الكلمة الرئيسية**

**التحول في الفكر التربوي والتجديد في التعليم في الوطن العربي**

أصحاب المعالي والسعادة

الزملاء والأصدقاء الأعزاء

السادة الضيوف الكرام

يسعدني ويشرفني أن أتحدث إليكم اليوم في هذا الملتقى التعليمي المهم حول موضوع يعد واحداً من القضايا التي كرست لها القدر الذي يستحقه من الاهتمام والالتزام طيلة حياتي.

لقد جاء هذا المنتدى في وقته ليركز على التعليم في منطقة الخليج التي شهدت تحسناً ملحوظاً خلال العقد المنصرم، ومع ذلك ما زال هناك بعض التحديات. ففي منطقة الخليج نجد الفرصة وفيها نجد التحديات لمواكبة التطورات والتحولات في المنظومات التعليمية بل لريادتها في الوطن العربي كله.

قبل عام من الآن، ألقيت خطاباً في مؤتمر التعليم المتعلق بدول الخليج العربي ركزت فيه على الآثار التي نشعر بها نتيجة الانتقال البنائي الذي نراه في العالم وعلى الأخص في منطقتنا العربية اليوم. هذه التوجهات، والقوى التي تدفعها لا يمكن مقاومتها أو تغييرها ولا يمكن لأي منطقة أو دولة أن تكون بمنأى عن التسارع الكبير للتغيرات الحاصلة على التعليم بمجمله. ومن هنا لا بد لنا جميعاً من أن نتعلم مسايرة المتغيرات في التعليم والاستفادة منها والسيطرة عليها، وأقصد هنا قوى التكنولوجيا وانتشار المحتوى التعليمي اللامحدود التي بدأت ترسم ملامح العالم الجديد من حولنا.

وفي العام الماضي، شبّه رئيس جامعة ستانفورد جون هينيسي الوضع الراهن للتعليم العالي بأمواج التسونامي الزلزالية قائلاً: "التسونامي قادم ومع قدومه سوف تتغير الشواطئ تغيراً جذرياً. وسوف يدمر التسونامي بعض الأشياء لكنه في الوقت نفسه سوف يأتي لنا بأشياء جديدة أخرى." وأقول بدوري إننا الآن في العالم العربي نواجه التسونامي ويبدو أنها لن تقتصر على جرف نظامنا التعليمي.

أتحدث إليكم اليوم ليس على أنني رجل احلم وانما كرجل ينظر إلى مستقبل مزدهر للعالم العربي من وجهة نظر واقعية، وهي إنّه علينا أن نعترف بتقصيرنا إذا ما أردنا أن نعود إلى مرحلة القيادة التي اعتلاها آباؤنا من قبل.

في عام 2009، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO دراسة مهمة ذكرت فيها أنَّ التعليم العالي في الوطن العربي ما زال مستمراً في الإخفاق من حيث تلبيته متطلبات سوق العمل وقدرته على صياغة المؤهلات والقدرات المواكبه للعالم المتسارع، وعلى صعيد اخر فأنَّ المؤسسات التعليمية العربيه اصبحت مكتظة بالطلبه وتعاني من نقص في الهيئة التعليمية وبالتالي اصبحت تخرّج افواج من الطلبه تنقصهم الكفاءة العلمية والعملية والمهنية ولا يكتسبون المهارات التقنية التي تواكب متطلبات سوق العمل.

وأريد هنا بكل تواضع أن أطرح وجهة نظري، ورغم كل التقدم الهائل الذي احرزته دولنا في تحديث المنظومات التعليمية خلال العقدين الماضيين، ما زلنا بعيدين عن تحقيق هدف إيجاد بيئة تعليمية تضع المتعلم وقدراته على التعلم في محور اهتمامنا.

وهذا إن انطوى على شيء فإنه يشير إلى أنَّه على منظوماتنا التعليمية أن تنقل المعلومات المحدثة وإدخال آخر المعارف المستجدة لبناء قدرات الطلبه وتمكينهم من استيعاب واستخدام المعلومات التي يكتسبونها. لكن هناك ما هو أهم من ذلك كله، فلا بد لمنظماتنا التعليمية أن تقوم على تحفيز الطلبه وفقاً لقدراتهم على التفكير الناقد وعلى الاستخدام الإبداعي في توليد المعارف ونشرها على أعلى نطاق ممكن. فتحقيق ذلك من أهم الأمور اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعصف بنا اليوم بما لا يتنافى مع ثقافتنا وتاريخنا.

ولدي رؤية حول التجديد: "عصر عربي ذهبي حيث يطمح أذكى الطلبه من العالم الغربي وألمعهم إلى الدراسة في العالم العربي في المؤسسات الأكثر تطوراً في المجال البحثي في العالم." ولتحقيق هذه الرؤية يجب علينا أن نوحد الجهود وأن نتعاون في التغلب على صد التحديات التي نواجهها.

**دعونا ننظر إلى تلك التحديات على أنها تسونامي**:

عندما تحدث التسونامي تظهر جميع المؤشرات تحت قاع المحيط ولا يمكن الإحساس بها على سطح الماء لكن ما إن تصل التسونامي إلى الشاطئ فإنَّ الموجة الأولى التي نشعر بها يكون لها أثر خفي. فهي تجلب معها الشعور بالاستغراب والفضول.

وبالنسبة للأشخاص غير الخبراء، فإنَّ جميع مؤشرات الخطر تقود إلى شعور بأن الأمور طبيعية لكن الأشخاص المتمرسين والذين يرونها علامات للإنذار فيعرفون أن الكارثة ستأتي ومن هنا يتولون المسؤولية للتصرف. فهم يعلمون أنَّ الموجة التالية سوف تغمر الشاطئ وأن كل موجة تالية سوف تمتد إلى مساحة أكثر في اليابسة جارفة في طريقها كل ما تصادفه.

لقد شهدنا الموجة الأولى ألا وهي العولمة وتدويل التعليم وعشنا حالة الترقب والاستغراب إزاء الاحتمالات التي أتت بها تلك المرحلة.

لكن الموجة الثانية قادمة وسوف تغير كل شيء بما في ذلك التعليم والاقتصاد بل حتى الطريقة التي نتفاعل فيها اجتماعياً. وستفرض علينا نموذجاً جديداً مفتوحاً ويمكن النفاذ إليه وأكثر من ذلك أنه سيكون عن طريق الإنترنت.

لقد انتبه البعض إلى ذلك أيضاً. فما الداعي لأن تستثمر جامعتي هارفرد وميتشيغان لمبلغ يصل إلى 60 مليون دولار أمريكي في مشروع تعاوني تعليمي عبر الإنترنت؟ ولماذا ينبغي لجامعة ستانفورد أن تجمع 22 مليوناً لمشروعها التعليمي على الإنترنت؟ السبب في ذلك أنها جميعاً تقف على الشواطئ ذاتها التي نقف عليها نحن لكنها ترى موجات المد التي لا نراها.

**وفي حين أنه من المهم أن نعترف بما يفعل الآخرون علينا أن نعيد تقييم أنفسنا**.

فقبل أن يصل المرء في منطقتنا إلى مرحلة البلوغ والنضج نرى أنه يعاني من المرور في مرحلة مخجلة هي مرحلة الانتظار. وأقصد بالانتظار هنا المرحلة ما بين التخرج والحصول على الوظيفة الناجحة. وهنا في منطقتنا هذه نرى أن المتخرج يحتاج وقتاً أطول من أي وقت يحتاجه نظيره في مناطق أخرى من العالم. فهم ينتظرون أن تصبح السوق يوماً ما بحاجة إلى مهاراتهم وينتظرون فرص التوظيف وفقاً لمستوياتهم هم وينتظرون أن يتطوروا في حياتهم الشخصية ثم ما تلبث أن تتقوض المهارات التي تعلموها في الجامعة وهم ينتظرون وينتظرون. مرحلة الإنتظار هذه تسوء يوماً بعد يوم ومؤشرات التعليم عندنا تساهم في هذا التدهور.

في العالم العربي، نستخدم ثلاثة مؤشرات لتحديد نجاحنا: العلامات التي يحصل عليها الطالب نتيجة الامتحانات ومجال التخصص الدراسي ومعدلات محو الأمية. وفي حين تُعد علامات التحصيل في الامتحانات مؤشراً جيداً من حيث تضخيم الأرقام فهي لا تقيس الجودة ولا الكفاءة ودون أدنى شك لا تمثل ما يحدث فور تخرج الطالب. بل إن الركون إلى هذه المؤشرات يساهم في إطالة أمد الانتظار الذي أسلفنا عنه.

ولننظر إلى الإحصاءات، حيث يشير استطلاع الرأي الذي أجرته Gallup حول بلدان مجلس تعاون دول الخليج العربية منذ يونيو 2012 إلى انَّ مستويات الطموح في الأعمال الريادية متدنية جداً. وفي بعض الأحيان لم تزد نسبة الطلبة المشاركين في الاستطلاع عن 2-3% ممن سعوا إلى فرص الريادة ذاكرين أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى عدم وجود التدريب والتمويل والدعم الحكومي. وبدلاً من ذلك، أشار الخاضعون للمسح إلى أنهم أرادوا العمل في القطاع الحكومي للحصول على الاستقرار المالي والأمن الوظيفي.

**وماذا بالنسبة لمن لديهم البصيرة؟ نلاحظ أنهم يغادرون بلادهم للدراسة في الخارج**!

تظهر لنا الإحصاءات المتاحة إلى أن ما معدله 1% فقط من الطلبه في الجامعات العربية هم خارج العالم العربي. وهذا ما يبين بوضوح أنَّ حركة الطلبة الداخلية تكاد تكون معدومة بل على النقيض من ذلك، يقدر عدد الطلاب الخارجين من الدول العربية على مستوى الدراسات العليا 53% معظمهم في مستوى الدكتوراه. أما الإحصاءات الحكومية فلا يتوفر منها الكثير مما نشر حول الحركة الطلابية الداخلية والخارجية. بل تشير التقارير إلى ارتفاع حركة الطلبه ضمن المنطقة العربية وبينها وبين أوروبا وماليزيا مقارنة بالحركة نحو العالم الغربي. ويعني ذلك أن كثيراً من الطلبه العرب يدرسون في جامعات أوروبا وفي ماليزيا وليس العكس. ومن هنا، فإنَّ التدفق أحادي الجانب يؤكد على النموذج الثقافي الغربي الراهن في التوزيع المعرفي الإقليمي.

وأخيراً، يتنبأ معهد اليونيسكو للإحصاءات أنه مع حلول عام 2015، سوف يعاني العالم العربي من نقص في المعلمين بمقدار 300000 معلم ليصبح في المرتبة الثانية من حيث النقص بعد دول جنوب الصحراء الأفريقية حيث يصل الرقم فيها إلى 1.3 مليوناً.

**إنني أعي بخطورة هذه الأرقام لكن ما زال لدينا الوقت لنركب الموجة**.

وهنا أسوق مصطلح الصرافة Banking الذي استخدمه المربي والفيلسوف البرازيلي باولو فريري ليقصد به وصف المنهج الحالي للتعليم قائلاً: "إنه منهج يحول الطلبه إلى عناصر متلقية ويحاول أن يركز على التفكير والعمل ويقود الرجال والنساء على حد سواء إلى التكيف مع العالم مما يثبّط من قدرتهم الإبداعية."

وهذا بالضبط ما يشخص المشكلة التي نعاني منها وما نراه من مؤشرات في التعليم وعلينا أن نعترف بتلك المشكلة قبل أن يفوتنا الركب عن العالم.

علينا أن ننظر إلى التعليم على أنه تجربة حياتية مستمرة ولا يقدر أحد منا أن يتوقف عن التعلم ولم يعد مقبولاً به ركود التعليم في مكان العمل. فمع تطور التقانة وسرعة وتيرتها يصبح المهنيون جميعاً مهما بلغت مهاراتهم بحاجة إلى التدرب على التقنيات الجديدة والمنهجيات المستجدة.

والتعليم في محوره الرئيسي أداة لاستثمار القدرات البشرية. وبذلك، يحب الطلبة أن يروا الاستثمار في تعليمهم يترجم على أرض الواقع من خلال الفرص أما إذا تخرجوا وكانت المناصب المعروضة عليهم أدنى من المهارات التي حصلوا عليها فلا شك بأن استجابتهم ستكون سلبية. ولهذا السبب نرى إحجاماً منهم عن الإنتاج والمشاركة. إنها ليست قضية عدم وجود رغبة لديهم بل عدم وجود الفرصة المناسبة لهم. ولسوء الحظ فقد اصبح ذلك الأمر السيناريو القائم بحكم الواقع وكأنه ما من طريقة للخروج منه أبد الدهر.

ومن هنا، أريد أن ألفت انتباهكم الكريم إلى الموضوعات التالية.

**أولا:ً تغيير في النموذج**

أقول إنّ الواقع الذي ذكرت يستدعي تغييراً في النموذج التعليمي وفقاً للمنظومات المتوارثة التي نقلت إلينا أباً عن جد.

ولدرجة ما، لا يمكن منع التغيير على اعتبار أن هناك أنماطاً جديدة تنشأ في مجالي التعليم والتعلم بحيث تستوعب العولمة وتوجهات التقانة. وكثير من الدعوة للتغير تنبع من الحكم بأنّ المنظومات التعليمية الحالية قد أخفقت في التصدي لتحديات عالمنا اليوم أو لمعالجة المشكلات الأكثر إلحاحاً في اقتصادنا ومجتمعنا وصناعتنا وبيئتنا.

إنَّ التطورات المشهودة في تقانة الاتصالات والمعلومات لتمنحنا فرصة في إحداث التغيير الجذري في التعليم بما فيه مصلحة جميع المواطنين بطريقة نتغلب بها على عوائق الزمان والمكان.

**وفرص التغيير والإصلاح هائلة حقاً أذكر منها السياسات التي**:

1. **تعزز المنظومات التعليمية لدعم الصناعات القائمة على المعرفة وبناء قطاع قوي لتقانة الاتصالات والمعلومات بهدف تعزيز الميزة التنافسية.**
2. **تدرب الأعداد المتنامية من المهنيين المختصين في المعرفة من خلال الفرص التعليمية التي تعزز من الثقافة الريادية ونمو المشروعات الريادية التكنولوجية المحلية.**
3. **تعزز من قدرات تقانة الاتصالات والمعلومات ومهاراتها في القطاعين العام والخاص من خلال تعلم فئة الشباب وبرامج إعادة التدريب وتمكن المجتمع ككل من أن يصبح مشاركاً فعالاً في صناعة المعرفة واقتصادها ليومنا هذا.**

إنَّ عالم الاقتصاد اليوم يشهد تنافساً يزداد حدة أكثر من أي وقت مضى ونحن نرى بوادر النمو تتجه إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كما أنَّنا نرى تغيراً في الأهمية النسبية للمحددات الرئيسية للنمو من التصنيع إلى الخدمات ومن مصادر رأس المال إلى المعرفة والإبداع. أما الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات فقد تمخض عنها اقتصاد معرفي جديد وقد أثرت هذه الاتجاهات الجديدة في جميع جوانب التعليم دون استثناء. فهناك مناهج وطرق جديدة تظهر في التعليم وأدوات جديدة أيضاً للمساعدة في إعداد المواطن وتسليحه بالمعرفة التي تتجاوز الحدود الجغرافية الدولية وتمكن المجتمعات من تحسين مواكبتها لاقتصاد المعرفة المعولم.

ثانياً: المكونات الرئيسية لنموذج تعليمي جديد

1. **منظومة تعليمية ترتكز إلى المتعلم وتعزز من التفكير النقاد والمبدع**
2. **نظام لا يكتفي بالتركيز على الاكتساب فحسب بل أيضاً على توليد المعرفة وتعزيز تطبيقاتها العملية في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلاد.**
3. **نظام يقوم على فكرة التعلم للحياة وبناء القدرات في تعلم البالغين وبرامج الاحتجاز المعرفي لتكون جميعاً عناصر أساسية لا تتجزأ في تكوين تلك المنظومة.**
4. **نظام قائم على فهم وإدراك أن التعلم ليس عملية خطية أحادية الاتجاه أي ليست عملية موجهة من المعلم إلى المُعلَّم بل إنها عملية حيوية نشطة وتفاعلية تولد الفهم والتفكير المبدع والمعارف لدى جميع المشاركين من معلمين ومتعلمين على حد سواء.**
5. **منظومة تركز تركيزاً كبيراً على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتكون أدوات وشبكات ومنابر متاحة لتوليد المعرفة وتطبيقاتها.**
6. **وأخيراً، منظومة متأصلة في وسط ثقافي واجتماعي للبلاد مع ضرورة أن يكون جزءاً من الشبكات العالمية لمجتمعات التعليم والتعلم والبحوث والإنماء لضمان مواكبتها للقدرات التنافسية وللتكنولوجيا والمعرفة والعلوم.**

***وضع التعليم العالي في الوطن العربي***

معروف عن الوطن العربي أنه غني بتاريخه، عريق بثقافته وتقاليده وأديانه وفنونه بل إنَّه يمثل مصدراً ثريا من الموارد التي يمكن استخدامها في تأصيل منظوماتنا التعليمية على جميع المستويات والأصعدة. والمؤسسات التعليمية العالية المتمثلة على الأخص بالجامعات الحكومية التي تشكل العنصر السائد في الوطن العربي حيث إنها تشكل ما يزيد على 65% من إجمالي عدد الجامعات، لكنّ الإحصاءات تشير إلى أنَّ الإنفاق الحكومي على التعليم العالي محدود لا يتجاوز 10% من إنفاق البلدان المتقدمة صناعياً على التعليم، فمثلا: أكثر من 20% من الموازنة الأمريكية تصرف على التعليم.

أما في مجالي البحوث والإنماء، فلا يصل الإنفاق الحكومي إلى أكثر من 1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 3-4% في البلدان المتقدمة صناعياً. ومع أنَّ الصورة العامة للتعليم العالي في الوطن العربي ما زالت غير واضحه، فهناك تحرك متنام نحو بناء منظومات تعليمية أفضل في الجامعات العربية بحيث تقوم تلك المنظومة على الإرث العربي العريق الذي يستفيد من دمج التكنولوجيا لمواكبة المستجدات والتوجهات الحديثة.

***رابعاً: التحديات والفرص***

إننا نشهد كما قلنا آنفاً زيادة ملحوظة في فرص التعليم خاصة مع تزايد عدد الطلاب وارتفاع نسبة الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي وظهور أنماط جديدة من التعليم لم تكن معروفة من قبل مثل التعليم المفتوح والجامعات الافتراضية والتعلم عن بعد.

ومع ذلك، ما زال هناك عدد هائل من التحديات والقضايا التي لا بد من معالجتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر: التمويل ووضع المعايير المحلية للجودة، وغياب توجهات السياسات المعنية، وعدم كفاية الموارد التعليمية. لقد بدأت الحكومات مؤخراً تكتشف الوضع المتدني للتعليم العالي ومن هنا بدأت ببذل أكبر قدر ممكن من الجهود في رفع مستوى الأداء من خلال إبرام الشراكات وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ووضع النظم لضمان الجودة لتعزيز التنافسية والإنتاجية على حد سواء ورفع مستوى الإنفاق وإطلاق برامج البحوث والإنماء الفعالة.

نعم، هناك فرص كثيرة أمام التحسين، ويمكننا ذلك من خلال التشبيك والتعاون مع المؤسسات على المستويين الإقليمي والدولي وزيادة أعداد فروع الجامعات وإنشاء الجامعات الدولية المشتركة وتعزيز أطر الجامعات المفتوحة والافتراضية.

وفي المحصلة النهائية، نقول إنَّ العنصر البشري هو العنصر الحاسم في العملية كلها وهو الكفيل بتمكيننا من المضي قدماً في تحسين منظومتنا التعليمية. وفي منطقتنا هذه كما في مناطق البلدان النامية الأخرى في العالم، نرى في المجتمعات الشابة مصدراً لا ينضب من الكفاءات والمواهب والإبداع والطاقة والقدرات التي لم تُستغل على الوجه المطلوب ولم تُترجم واقعاً ملموساً إلى قنوات الإبداع والإنتاج.

ومع ذلك، ما زالت التحديات قائمة في قدرات الحكومات على مواكبة التغير المستمر في التكنولوجيا وقطاع الخدمات والمحتوى المعرفي، وتلك التحديات تتطلب منا استحداث أدوات جديدة وإقامة العلاقات الداخلية والخارجية بين جميع شرائح المجتمع.

ومع إدخال المفهوم الإقليمي للبنى التحتية الإلكترونية وتمكين قيام الشبكات عالية السرعة والنفاذ للموارد ولبيانات المحتوى المعرفي ومواده بل الأهم من ذلك الزيادة الكبيرة والحيوية في بناء الشبكات القائمة على مجتمعات البحوث والإنماء وكلها من الأمور المهمة في سياق التعليم. وعندما يصبح النفاذ إلى التعليم أكثر اعتماداً على مواقع الجامعات الافتراضية سيكون بالإمكان الانتقال إلى التعلم مدى الحياة والتعلم والتعليم عن طريق الإنترنت واستحداث المقررات الدراسية الغنية بالوسائط المتعددة وغير ذلك من أنواع المحتوى المعرفي، وكل ذلك سوف يحدث تغييراً حقيقياً في بيئات التعلم الجديدة.

**خامساً: الفرص المتاحة لدى دول مجلس التعاون الخليجي**

من وجهة نظري فإنني أرى منطقة الخليج العربي في موقع يسمح لها بالتقدم أكثر من أي بلد آخر في العالم المتقدم وذلك في مجال تبني المناهج المرتكزة إلى المتعلم في التعليم وذلك باستخدام الأدوات الرقمية والشبكات والموارد. فحياة الناس الرقمية غدت أكثر اعتماداً على النفاذ عالي السرعة إلى الانترنت والمحتوى المعرفي والموارد المعنية والأدوات التعليمية التي بها يمكننا المضي قدماً نحو الإبداع في المجتمع بأسره.

هذه الفرص المتاحة أمامنا قد تتضمن إقامة اتفاقات التعاون مع الجامعات الأجنبية وزيادة التدويل وبناء جامعات افتراضية إقليمية ودولية وزيادة الشركات بين القطاعين العام والخاص نحو تعزيز التعليم وإنماء المعلومات التي ستحقق لنا الفائدة والبنى التحتية لتكنولوجيا الاتصالات وأخيراً تسهيل تبادل المعلومات وتعزيز جودة التعليم.

فالبنى التحتية لتقانة المعلومات والاتصال يمكنها أن تعزز منظومات المعلومات الوطنية وشبكات البحوث والتعليم الوطنية والإقليمية والبوابات الافتراضية للجامعات والمكتبات الرقمية وقواعد البيانات البحثية ومنظومات التعلم الإلكتروني. وفي الجهة المقابلة، يمكن لبنى الجودة أن تضم الهيئات الوطنية المعتمدة للجودة وضمان الجودة وبرامج الإنماء في الجودة ومشروعات بناء القدرات والروابط الحقيقية بين الجامعات والقطاع الصناعي ومنظمات الجودة الإقليمية. وبالنسبة لجهود البحوث والإنماء فهي تحظى بالاعتراف وتتصدر جداول الأعمال الوطنية خاصة على مستوى السياسات.

***مجموعة طلال أبو غزالة ودورها في رفد المنظومة التعليمية***

مضت أربعة عقود على تأسيسي لمجموعة طلال أبو غزاله منطلقاً من طموحي في تعزيز حقوق الملكية الفكرية والمساهمة في إنماء مجتمع المعرفة في العالم العربي. ومع مرور السنين، وسعت مجموعتنا من آفاقها ونطاق عملها ومشاركتها وازداد عدد الشركات الأعضاء فيها. ونتوقع أيضاً أن نصبح قادة على مستوى العالم في تقديم الخدمات المهنية والتعليمية. ورغم مضي السنين، بقي شيء واحد ثابت لم يتغير في مجموعتنا ألا وهو الالتزام بالجودة والمحافظة على مستوى الأداء.

لقد ركبنا الموجة، موجة التغيير، عبر العقود وحرصنا كل الحرص على أن نبقى في مقدمة مواكبي التطورات في التقانة وفي كل مفصل وفي كل مرحلة حرصا على إعادة هيكلة أنفسنا بما يفي بمتطلبات التقدم. ومن هنا، أرغب في أن أشارككم ببعض الخبرات والمزايا التي ساهمت في إنجاح مسيرتنا.

بدايةً، نجحت مجموعتنا في مجال التعليم التقليدي الذي يُقدم ضمن بناء مادي. فبنينا كلية طلال أبو غزاله للدراسات العليا في إدارة الأعمال في الأردن وكانت هذه الكلية الأولى في الوطن العربي التي تحظى باعتراف مؤسسة الاعتماد الدولي لبرامج إدارة الأعمال FIBAA. وفي 25/9/2011، حصلت كليتنا على لقب "أفضل مؤسسة تعليمية في مجال الإدارة في قارة آسيا" وفقاً لمنظمة المؤتمر العالمي للجوائز التعليمية في قارة آسيا علماً أن هذه الجائزة المرموقة تُمنح بناء على اختيار خلية بحثية عالمية تضمن مهنيين ومختصين من جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، فقد حققت كلية طلال أبو غزاله للدراسات العليا في إدارة الأعمال شراكة ناجحة بين القطاعين العام والخاص هي شراكة فريدة من نوعها في العالم العربي فكان إطلاقها وافتتاحها عام 2006 من ضمن كليات الجامعة الألمانية الأردنية وهي من الجامعات الحكومية الرسمية التي تأسست عام 2004 من خلال شراكة تعاونية بين الحكومتين الألمانية والأردنية.

كلية طلال أبو غزاله للدراسات العليا في إدارة الأعمال مثال الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص هي شراكة فريدة من نوعها في العالم العربي. ولخريجيها أمنحُ فرص العمل في مجموعة طلال أبو غزاله إن لم يعثروا على عمل فور إتمام تعليمهم. فالعلاقة ما بين مخرجات التعليم والسوق مدمجتان في التعليم بما يكفي لإنشاء السوق كما أننا نأخذ بمستجدات السوق في البرامج التعليمية أيضاً.

والآن، انتقلنا خطوة نوعية نحو الأمام فأسسنا جامعة طلال أبو غزاله لتكثف جهودنا في الانتقال بالنموذج التعليمي من القاعات التدريسيه إلى النقر على شاشة الحاسوب، من التعليم المحصور بالأبنية المادية إلى فضاء المعلومات السايبيرية.

تخيل لو أن هناك نظاماً ينتهج منهجاً يأخذ بيد الطالب من الأساسيات إلى أعلى المهارات ويساعده على تحقيق الأهداف التي يصبو إليها؛ نظام لا يؤمن في الأرقام وارتفاع دوران الطلاب بل يؤمن بنجاح مخرجات التعليم مركزاً على تعليم المهارات اللازمة؛ نظام يعزو نجاحه إلى نجاح الخريجين ويحاسب المؤسسات التي أعدت الطلاب إعداداً ناقصاً غير كاف لسوق العمل. تخيل لو أنَّ مثل هذا النظام التعليمي كان متاحاً دون الحاجة للخروج من البيت ودون الحاجة إلى السفر أو الحصول على التأشيرة. هذا النظام ضرورة حتمية لكل الناس في جميع أنحاء العالم ولا يقتصر على البلدان النامية فحسب.

جامعة طلال أبو غزاله تمثل هذا النظام وهي تسعى لتلبية تلك الحاجة. جامعة طلال أبو غزاله هي مساعنا في دمقرطة التعليم وتعزيز المواطنة العالمية وتمكين المواطنين ممن حُرموا من قطف ثمار التقانة وثورتها. لقد كانت رسالتنا، وما زالت، إتاحة البرامج التعليمية المعترف بها لكل شخص وفي كل مكان. وبدلاً من التنافس مع المؤسسات، فإننا نمد يدنا لبناء التحالفات التعليمية العالمية ونتعاون مع صفوة الجامعات لتقديم تعليمنا على الإنترنت ولتحقيق رسالتنا.

وجامعة كانيسيوس الأمريكية أول من انضم إلى تحالفنا وهي من صفوة الجامعات الخاصة في القطاع الغربي لنيويورك، فهذه الشراكة تبين أنَّ أهدافنا التعليمية واحدة وعالمية مهما اختلفت أصولنا الجغرافية.

ومن خلال جامعة طلال أبو غزاله، أريد تغيير توجهات الناس نحو التعليم الرقمي بأن أبين لهم أن الرقمنة هي مستقبل العالم. فالتعليم الرقمي الراسخ في المؤسسات الدولية يدفع بالأفراد إلى أن يتفهموا استقلاليتهم وارتباطهم بالعالم الحديث. إنها تتيح وصول أفضل تعليم عالٍ عبر الثقافات للمتعلمين من غير القادرين على تحمل تكاليف السفر وعناءه.

أرى التعليم عالي الجودة حق من حقوق الإنسان وأريد حقاً أنَّ أضع في أيدي الطلبة قوة الاختيار والمساهمة. وهذه جامعة طلال أبو غزاله قد أقيمت لكي تمكّن المجتمعات التي تشهد مراحل انتقالية في تبني المفاهيم الجديدة في التعليم. إننا ندعم تعليماً غير مكلف مادياً ويتميز بالجودة ولا تقتصر جهودنا على تحقيق "التعليم للجميع".

لقد أتيت إليكم من عالم العمل والأعمال. ونحن في ذلك العالم لا نؤسس أفكارنا على مجرد مناشدتنا بحسن النوايا بل على بناء المشروعات المستدامة والمجدية. علينا جميعاً أن ننقل التركيز من "التعليم المجاني" إلى "تعليم الصفوة" غير المكلف مادياً. فلن نساعد أحفادنا إذا ما قدمنا لهم تعليماً غير معترف به وغير معتمد.

قبل عامين من الآن (2011) أعلنت الأمم المتحدة أنَّ الوصول إلى الإنترنت حق من حقوق الإنسان. وبصفتي رئيس التحالف الدولي لتقانة المعلومات والاتصالات والتنمية، صارعت من أجل إصدار ذلك الإعلان وساهمت في صياغته. وأعتقد أنني أستخدم هذا المعيار الذي يمكننا من خلاله تحقيق الحق ذاته في مجال التعليم العالي. فالقدرة على الوصول إلى كل شخص في العالم متاحة والتقانة متاحة ولا بد للإنسان من أن يحقق إمكاناته ولا بد لنا من إعلان لحقوق الإنسان ينص على حق الجميع بتعليم الصفوة.

ومن جهة أخرى، فإننا نشرف على المنظمة العربية للجودة في التعليم (www.aroqa.org)

* منظمة مستقلة لا تهدف للربح تأسست في بلجيكا عام 2007 وهدفها الرئيسي تعزيز التميز ورفع جودة التعليم في العالم العربي.
* توفر دعم ضمان الجودة في التعليم والتدقيق عليها بالإضافة إلى خدمات الاعتماد للمؤسسات التعليمية العربية.
* تتعاون مع مؤسسات الاعتماد العربية والدولية في تسهيل وضع خطوط الأساس ومشاركة الخبرات.
* تقيم النشاطات الترويجية لتعزيز التعاون في مجتمع البحوث والتعليم وتشجع المشروعات المشتركة وترفع الوعي لدى صانعي القرار حول الجودة والمساعدة في بناء مجموعات لدعم لمجتمعات الجودة والاعتماد.
* الشركاء الإقليميون: جامعة الدول العربية، إتحاد الجامعات العربية، معهد الاعتماد وضبط الجودة ACQUIN ومجلس الاعتماد البريطاني ومؤسسة الاعتماد الدولي في برامج إدارة الأعمال FIBAA ولجنة المدارس الأمريكية والدولية في الخارج CAISA جزء من مؤسسة نيوانجلاند للمدارس والكلياتNEASC

والمنظمة العربية لشبكات البحث والتعليم [www.asrenorg.net](http://www.asrenorg.net) هي مبادرة أخرى مماثلة وجزء من أهدافنا التعليمية.

* بناء البنى التحتية الإلكترونية الإقليمية العربية وصيانتها وتعزيزها نحو خدمة العلوم المقدمة عبر الإنترنت والتعليم الإلكتروني في البلدان العربية.
* تسهيل التعاون والتنسيق بين الباحثين والأكاديميين في العالم العربي.
* رفد التعليم ومؤسسات البحوث بالأدوات الموثوقة للاتصال على المستوى الإقليمي.
* تعزيز فكرة الشراكة وتشجيع البحوث العلمية على جميع المستويات.
* تقليص التكلفة باستخدام البحوث المتوافرة والمصادر الأكاديمية والفنية من خلال شبكة مخصصة للتخلص من الازدواجية في الاستثمار.
* رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية وتعزيز مفهوم الإبداع والابتكار من خلال استخدام البنى التحتية الإلكترونية والمصادر الشبكية المتوافرة.
* شركاء إقليميون: جامعة الدول العربية، مشروعات ممولة من المفوضية الأوروبية: EUMEDCONNECT و EUMEDGRID Support و CHAIN ومجموعة طلال أبو غزاله وشبكة جامعات الأردن، وشبكة جامعات المغرب، وشبكة البحوث والتعليم في السودان، وشبكة البحوث والتعليم الصومالية وشبكة جامعات الجزائر وشبكة جامعات مصر.

ونحن باعتبارناً بلداناً عربية، علينا أن نسعى على تحقيق وضع متميز في العالم. ولتحقيق ذلك الهدف علينا أن نشجع الإبداع والابتكار ونرعاه.

وفي هذه اللحظة، يسرني أن أنقل إليكم خبر إطلاق طلال أبو غزاله لصنع المعرفة والثروة وهي مؤسسة جهزت لتكون الأولى من نوعها في العالم العربي وسيديرها مجموعة من كبار المهنيين المتخصصين في مجموعة طلال أبو غزاله بحيث تكون تلك المؤسسة مستقلة تماماً وقابلة للنمو والتطور.

والآن حان الوقت للتعريف لمنهج جديد من التعلم في العالم العربي. إنه نموذج يشجع العمل الريادي والاكتشاف. وطلال أبو غزاله لصنع المعرفة والثروة هي المكان الذي تلتقي فيه العقول المفكرة لتحويل المفاهيم من أوراق نظرية إلى منتجات عملية تثري حياة الإنسان محلياً ودولياً. وهدفنا أن نحصد اقتصاداً معرفياً أكثر تنوعاً عن طريق إنشاء الروابط بين المصممين المبدعين والخبراء الفنيين والقادة الأكاديميين.

وقد ساهمت مجموعة طلال أبو غزاله من خلال نشاطاتها الخدمية في دعم مؤسسات التعليم العالي وتطويرها والآن نسعى لتسهيل الاختراعات وحقوق الملكية الفكرية الأخرى لأننا نؤمن أنها سوف ترفع من مكانة العالم العربي. إننا واثقون بأنَّ المفكرين العرب والحالمين العرب سوف يكرسون جهودهم في طلال أبو غزاله لصنع المعرفة والثروة لترجمة النظريات واقعاً عملياً يقود العالم العربي إلى المستقبل الذي نصبو إليه.

**إلى الأمام قدماً**

للنجاح مفتاح اسمه التعاون المحلي والدولي والإقليمي والعالمي لغايات الاستحواذ على المعرفة والعلوم والتقانة واستيعابها وإنشائها وتطبيقها لحل المشكلات المحلية محلياً. وعلينا أن نمضي قدماً نحو التفكير على نحو عالمي يصاحبه التطبيق المحلي. وبهذه المناسبة، أحيي جميع الحكومات التي أطلقت مبادرات بحثية بما فيها لجان البحث العلمي ومراكز التميز ومجالس العلوم ومتنزهات الأعمال والتقانة وحواضن الأعمال. وعلينا جميعاً أن نقدم الدعم لها ونبث روحاً جديدة فيها.

أما خطط التطوير فقد حظيت ولا شك بالأولوية اللازمة على الدوام. ويبقى إشاعة فضاء للتشبيك من خلال منظومة تعليم عال عربية تحدياً. فالفضاء المتاح الوحيد حالياً للاعتراف بالدرجات الأكاديمية في البلدان العربية يعود إلى عام 1978 في اتفاقية وقعت عليها 14 دولة عربية. وخلافاً لما يحدث في كثير من الدول العربية، لا يوجد هناك بعد في العالم العربي أي أطر مرجعية لتعليم متوافق ومشترك للدرجات العلمية وللمؤسسات التي تمنحها، وفي ظل تزايد أعداد الطلبه في العالم العربي وارتفاع الحاجة للتنسيق بين المؤسسات التعليمية، لا بد من تأسيس نظام وفضاء تعليمي عربي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تأسيس آليات وبرامج الدعم الإقليمية العربية.

**في الختام،**

هذا الملتقى فرصة لتوحيد جهودنا معا من أجل تطوير مجتمع المعرفة الأكثر شمولا وفضاء تعليمي عربي من أجل مستقبل مزدهر لشبابنا.

أدعوكم إلى مؤتمرنا الدولي الخامس حول "أطر عمل الجودة في التعليم [www.aroqa.org](http://www.aroqa.org) المقرر عقده في سبتمبر 2013. وهو مؤتمر رئيسي يعقد مرة في كل عام بتنسيق من لجان ومنظمات الجودة والاعتماد. نحن نتطلع للارتقاء بدورنا في تسهيل النفاذ الشامل للتعليم والقوة على الابتكار في المجتمع ككل.

أشكر لكم إصغاءكم وأتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم الكريمة.